رأي في المفعول المطلق

للدكتور محمد حسن عواد
الجامعة الاردنية

سبب التسمية :

الاطلاق ـ لغة ـ الارسال والتخلية . يقال : اطلقت الاسير اذا خليت سبيله ورفعت قيود الأسر . والمفعول المطلق هو المفعول المرسل من كل **قيد أو صلة** . وهو المفعول الحقيقي للفاعل . وان كنت مريدا تقييده فقيده اطلاقا . قال ابن السراج « والمصدر هو المفعول حقيقة » (١) . وقال ابن يعيش : « المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود (٢) . وقال ابن هشام : « هو الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بظرف (٣) » . وقال السيوطي « انما سمي مفعولا لانه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به « وله ، وفيه ، ومعه » (٤) . وقال أيضا : « هو المفعول حقيقة لانه هو الذي يحدثه الفاعل » (٥) . وقال الرضي : « هو المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا (٦) .

والقول بمصدرية المفعول المطلق قول غير مطرد عند النحاة من ناحية صحة اطلاق هذا المفعول على المصدر وغيره . وقول الرضي « أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله » مبني على المسامحة وعدم التدقيق من الأشياء

---

(١) الاصول في النحو : ١٩٠/١ .
(٢) شرح المفصل : ١١٠/١ .
(٣) أوضح المسالك : ٢٢/٢ .
(٤) همع الهوامع : ٩٤/٣ .
(٥) همع الهوامع : ٩٤/٣ .
(٦) شرح الكافية : ١١٣/١ ، وانظر في حد المفعول المطلق ايضا الارتشاف : ٥٠٦ ، والتصريح على التوشيح ٣٢٣/١ ، وحاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٤/٢ وغيرها ، وهو كثير .

وهو المفعول المطلق ، وبين المصدر الذي هو التأثير كما سيأتي عن السيد امـــير بلا مـــراء .

قد يقال : اليس زيد في « ضرب عمرو زيدا » هو ما فعله الفاعل ؟ والجواب : هو النفي ، لان « زيدا » في الجملة وقع عليه فعل الفاعـــل ولم يفعله الفاعل ، بخلاف الضرب في « ضرب زيد ضربا » فهو ما فعله الفاعل (٧)

هل المفعول المطلق مصدر :

واني لمحدثك الان عن مسألة من مسائل المفعول المطلق هي ام الباب ، وعليها المعول . فاذا استقام النظر فيهـــا وسار على نهـــج لاحب تحقق لنا من الفوائد ما لا يحصى ، واذا اخطأ النظـــر صرنا الى مـــا صار اليه سلفنا من التاه من الاضطراب وكثرة الحدود المفضية الى حقيقة واحدة ، والصائرة الى مآل لا يتعدد ، او هكذا هو الظن . والقضية دائرة على حقيقة المفعول المطلق : ما هـــي ؟ وقد رأيت الكثرة الكاثرة ممن قرأت لهم من النحـــاة يقولون بمصدرية المفعـــول المطلق ، ورأيت طائفـــة منهم تقول بصحة اطلاق المفعول المطلق علـــى المصدر وغيره . ورأيـــت نظم هذه المقولات في اطارين :

الاطار الاول : وينتظم مقولات الفريق الأول .

الاطار الثاني : وينتظم مقولات الفريق الثاني .

وانك لواجد في كـــل اطار ما يشكل . فعسى ان نخرج مـــن هذه الاشكالات بشيء يرتاح على الرضا ويدعو الـــى السكينة .

---

(٧) ... [illegible] شذور الذهب (٢٢٦) .

الاطار الأول :

ينتظم هذا الاطار ـ كما قلت ـ مقولات الكثرة الكاثرة من النحاة ، وهم القائلون بمصدرية المفعول المطلق . ومقتضى ان مقولات هذا الفريق يعتريها التناقض والاضطراب وشيء غير قليل من الحيرة ، وتفضي في النهاية الى صحة اطلاق المفعول المطلق على المصدر مرة كثيرة ، ولذلك لتجد للنحوي الواحد غير رأي واحد . وها نحن نسوق بعضا من اقوالهم ، اذ لا سبيل الى حصرها جميعا في هذا المقام مثلا من الكثير الواسع منها .

قال سيبويه : « قعد قُعْدَةَ سوء وقعد قعدتين لما عمل في المدة عمل في المرة والمرتين ، وما يكون ضربا منه . فمن ذلك : قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقرى ، لانه ضرب من عمله الذي لقد منه ذا » .

وقال ابن السراج « ومصدر الفعل الذي يعمل عمله فيه يجيء على ضروب : فربما ذكر توكيدا نحو قولك : قمت قياما ، وجلست جلوسا ، فليس في هذا اكثر من انك اكدت فعلك بذكرك مصدره ، وضرب على تذكرة للفائدة نحو قولك : ضربت زيدا ضربا شديدا . . . وكذلك اذا قلت : ضربت ضربتين وضربات »(٩) .

وقال الزمخشري « هو المصدر ـ اي المفعول المطلق ـ سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه الحدث والحدثان ، وربما سماه الفعل . وينقسم الى مبهم نحو : ضربت ضربا ، والى مؤقت نحو : ضربت ضربة وضربتين »(١٠) .

---

(٨) الكتاب ٢٤/١ ، وانظر ايضا الاصول في النحو : ١٦١/١ .

(٩) الاصول في النحو ١٦١/١ .

(١٠) شرح المفصل ١٠٩/١ ـ ١١٠ .

وقال ابن عقيل : « المفعول المطلق هـو المصدر المنتصب توكيدا لعامله ، أو بيانا لنوعـه ، أو عدده نحو : ضربت ضربا ، وسرت سير زيد ، وضربت ضربتين (١١) . وقال ابن هشام : « المفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله ، أو المبين لنوعه أو لعدده كضربـت ضربا أو ضرب الأمير أو ضربتين (١٢) .

فالمفعول المطلق — كما ترى — مصدر مؤكد لعامله ، أو مبين لنوعه ، أو عدده . ومنتج من هذا الحد ان تخرج المصادر المرادفة بنوعيها اللاقي في الاشتقاق وغير اللاقي في الاشتقاق من مثل « وتبتل اليـه تبتيلا (١٣) ". و « والله انبتكم من الارض نباتا » (١٤) ، وفرحت جذلا ، وقعدت جلوسا . لم نصر الى التقدير بـلا ضرورة ملجئة كما سيأتي عـن الرضي . او نعمل فيها العامل المذكور للاتفاق في المعنى العـام ، كما سيأتي عن المبرد وغيره ، وهو مردود ، لان لكـل لفظ معنى خاصا به ، فالجلوس غـير القعود وان كان يجمعهما معنى عام ، والانبات غـير النبات ، وان كـان يجمعهما معنى عام . وكـذا القول في كـل مترادف . والـذي عليه سيبويه ان نباتا وتبتيلا ومثالهما مصادر جاءت على غـير افعالها والمعنى واحد . قال « وليس ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ، لان المعنى واحد . وذلك قولـك : اجتوروا تجاورًا وتجاوروا اجتوارًا لان معنى اجتوروا وتجاوروا واحد . ومثل ذلك : انكسر كسرا كُسِر انكسارا ، لان معنى كسر وانكسر واحد . وقال الله تبارك وتعالى « والله انبتكم من الأرض

---

(١١) شرح ابن عقيل ٥٥٧/١ . والراجح عند النحاة اعتبار المصدر النوعـي المضاف نائبا عـن المصدر . قال السنباطي « ان نحو هذا مما ناب فيه صفة — المصدر عنه » التصريح على التوضيح ٣٢٤/١ . وقالـوا : يستحيل ان يفعل الانسان فعل غيره . التصريح ٣٢٤/١ والنحو الوافي ١٦٩/٢ ، ١٧٥ .

(١٢) شذور الذهب (٢٢٥) .

(١٣) المزمل (٨) .

(١٤) نوح (١٧) .

نباتا » لأنه اذا قال انبته فكأنه قال قد نبت » (١٥) . والمنقول عن سيبويه — عند الجمهور — ان هذه المصادر منصوبة بأفعال مضمرة دل عليها الظاهر . قال ابن يعيش « منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر ، وهو مذهب سيبويه » (١٦) .

والذي عليه المبرد ان هذه المصادر يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى : قال « واعلم أن الفعلين اذا اتفقا في المعنى جاز أن يُحمل أحدهما على الآخر ، لان الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه (١٧) .

وذهب المازني والسيرافي الى ما ذهب اليه المبرد (١٨) ، وهو المختار عند ابن مالك (١٩) وهو الأولى عند الرضي : قال « وهو أولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه (٢٠) . واختاره ابن هشام في تعليق الفرائد فقال في حد المفعول المطلق « هو المصدر المُنْتَصِبُ المستفاد عامله من لفظه كضربت ضربا ، أو من معناه كقعدت جلوسا (٢١) .

وكلا الفريقين يتفق على شيء واحد وهو وجوب اعراب المرادف مفعولا مطلقا . فعلى الرأي الاول هو مفعول مطلق لفظي ، وناصبه فعل مضمر ، وعلى الرأي الثاني هو مفعول مطلق ومعنى ، وناصبه الفعل المذكور .

---

(١٥) الكتاب ٢٩١/١ — ٢٩٢ .

(١٦) شرح المفصل ١١٢/١ ، وانظر القضية في الكافية ١١٦/١ ، وهمع الهوامع ٩٤/٣ ، وحاشية على شرح التاكمي ٨٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥١١/١ .

(١٧) المقتضب ٧٣/١ .

(١٨) انظر شرح المفصل ١١٢/١ ، وحاشية على شرح التاكمي لقطر الندى ٨٨/٢ ، وخالف في الهمع فنسب المبرد الى فريق سيبويه ٩٤/٣ .

(١٩) الكافية ١١٦/١ .

(٢٠) الكافية ١١٦/١ ، وانظر حاشية على شرح التاكمي ٨٨/٢ .

(٢١) قطر الندى (٢٢٤) .

وعلى المذهب الأول يقتضي التقدير وهو ما لا تدعو اليه الضرورة ، وعلى المذهب الثاني يقتضي تماثل المترادف في المعنى ، وهو قول غير دقيق . واذن فتلك قضية لا بد من حل لها ، والحل — كما تصوره النحاة فيما بعد — هو ادراج هذا النوع من المصادر الجارية على غير افعالها في مبحث النيابة عن المصدر ، وهو الشائع في الكتب المتأخرة (٢٢) . وتصور النحاة هذا كالمستجير من الرمضاء بالنار، اذ كيف ينوب مصدر عن مصدر الا اذا استقر في الاذهان أن المصدر الحقيقي هو المصدر المؤكد لعامله ، واما ما عداه فهو فرع عنه ؛ وهذا أمر غير جائز ولا قائل به (٢٣) .

وما يقال في المرادف يقال مثله في المصادر النوعية ، من مثل القهقرى والصماء والقرفصاء ، فسيبويه يعدها مصادر يعمل فيها الفعل الذي قبلها ، مما هو الظاهر من قوله : « قعد قِعْدَةَ سوء ، وقعد قعدتين لما عمل في القعدة عمل في المرة والمرتين وما يكون ضربا منه ، فمن ذلك قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ورجع القهقرى (٢٤) . وقال ابن يعيش « واما رجع القهقرى ، واشتمل الصماء ، وقعد القرفصاء ، فقد قال سيبويه انها مصادر ، وهي منصوبة بالفعل قبلها ، لان القهقرى نوع من الرجوع ، فلذا تعدى الى المصدر الذي هو جنس عام كان متعديا الى النوع اذ كان داخلا تحته ، وكذلك القرفصاء (٢٥) .

وقال بعض الكوفيين انها منصوبة بأفعال مشتقة وان لم تستعمل (٢٦)

---

(٢٢) انظر شرح ابن عقيل ٥٦١/١ ، وشرح الاشموني ٢١٠/١ واوضح المسالك ٢٤/٢

(٢٣) انظر التصريح ٣٢٨/١ .

(٢٤) الكتاب ٢٤/١ .

(٢٥) شرح المفصل ١١٢/١ .

(٢٦) الكافية ١١٥/١ وقال في اللسان : « والقهقرى مصدر قهقر اذا رجع على عقبيه » ٤٢٤/٦ . وقال « فاذا قلت قعد فلان القرفصاء ، فكأنك قلت: قعد قعودا مخصوصا » ٢٣٦/٨ . وقال « فاذا قلت اشتمل الصماء ، كأنك قلت اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم لان الصماء ضرب من الاشتمال » . ٢٢٦/١٥ .

ورأى أبو العباس المبرد انها أوصاف لمصادر محذوفة . قال ابن يعيش « وقال ابو العباس : هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثم حذفت وصوفاتها ، فاذا قال : رجع القهقرى ، فكأنه قال : الرجعة القهقرى . واذا قال : قعد القرفصاء فكأنه قال : القعدة القرفصاء (٢٧) . فلما رأى انها مصادر فلا بد أن تدرج في المفعول المطلق لا في المنتسب كما فعل ابن هشام في الشذور (٢٨) . واذا تحقق انها أوصاف فلا بد من التزام تمشيا مع تصور النحاة فيها ناب عن المصدر من سنخه . والذي يلوح الرضي أن مذهبي المبرد وبعض الكوفيين ضعيف ، لان الاول يقتضي ان تكون أوصافا ، وهي ليست كذلك ، والثاني يقتضي أن يكون لها افعال من جنسها لم تستعمل . ومعنى هذا عنده تجوز وان سيبويه القائل بأنها مصادر نوعية تعمل فيها الافعال قياما (٢٩) ، وانه اذا كانت هذه المصادر تعمل فيها افعال من غير لفظها والتزموا من جنس ما تدل عليه ادرجها النحاة فيما ينسوب من المصدر . ونيابة المنسوب من المصدر أمر غير مقبول — كما أسلفنا — لان هذه النيابة تقتضي بان الانتساب النوعي فرع من انتصاب المؤكد ولا قائل به (٣٠) ؛ ويبدو ان النحاة قد تصوروا فعلا ان النوعي فرع عن المؤكد ، والدليل على ذلك انهم امتنعوا في حد المفعول المطلق المصدر النوعي الموصوف ، مثل « ضربت ضربا شديدا » . وادخلوا في باب النيابة المصدر النوعي الذي هو من جنس ما يدل عليه عامله ، مثل « رجع القهقرى » و « قعد القرفصاء » ، وكذلك المصدر النوعي المضاف مثل « سرت سير زيد » و « تأبط شرا خذ عزيز مقتدر » ، لان الناعل يستحيل ان يفعل فعل غيره ؛ كما تقدم عن السنباطي (٣١) . ويقال الامثلة

---

(٢٧) شرح المفصل ١١٢/١ ، وانظر الاصول في النحو ١٦١/١ ، والكافية ١١٥/١ .
(٢٨) شذور الذهب (٢٢٦) .
(٢٩) الكافية ١١٥/١ .
(٣٠) التصريح ٣٢٨/١ .
(٣١) انظر ما تقدم حاشية رقم (٣) .

عباس حسن « وهم يقولون ايضا ان المصدر النوعي ان كان مضافا فالاصح اعتباره نائب مصدر لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره ، وانما يفعل فعله الصادر عنه (٢٢) . وهذا خلف من القول . فمقتضى الحد ان يدخل فيه المصدر النوعي بأقسامه كلها لا لشيء الا لانه مصدر ، أو ان يغير الحد بحيث يقتصر اطلاق المفعول المطلق على المصدر المؤكد فقط . ثم شيء من هذه عجبا . فالمفعول المطلق الذي هو مصدر بمقتضى الحد يصير مصدرا اقتصارا على الغالب . قال ابن هشام « واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا (٢٣) ثم ينحلّ الى مصدر وغير مصدر . قال ابن هشام « ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كَبِشْرتُ احسن السير واشتمل الصماء ، وضربته ضرب الأمير . . . . . (٢٤) . وقال الاشموني : « وقد ينوب عنه — اي عن المصدر — في الانتصاب على المفعول المطلق ما عليه ، اي ما على المصدر دل وذلك ستة عشر شيئا . . . . . (٢٥) وقال في التصريح « ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من . . . . (٢٦). وقال الدنوشري « اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (٢٧) . وقال الاستاذ عباس حسن : « المفعول المطلق قد يطلق — احيانا — على المصدر الاصيل المنصوب على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه احيانا اخرى (٢٨) . وقال : ايضا « وحكم هذا

---

(٢٢) النحو الوافي ١٦٦/٢ ، ١٧٥ .

(٢٣) أوضح المسالك ٣٣/٢ ، وانظر في مثل ذلك في معجم النحو (٣٦١) ، والتصريح ٣٢٥/١

(٢٤) أوضح المسالك ٣٣/٢ .

(٢٥) شرح الاشموني ٢١٠/١ .

(٢٦) التصريح على التوضيح ٣٢٥/١ .

(٢٧) التصريح على التوضيح حاشية ٣٢٦/١ .

(٢٨) النحو الوافي ١٧٣/٢ .

النائب ـ اي الاشياء التي تنوب عن المصدر ـ النصب دائما . ويقدر في اعرابه انه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف ، او منصوب لانه مفعول مطلق . ولا يصح في الاعراب الدقيق ان يقال منصوب لانه مصدر . وذلك لما أوضحناه من انه ليس مصدرا للعامل المذكور ، اذ مصدر العامل المذكور قد حذف وهذا نائب عنه . . . . . من الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ في مدلولاتها . فعند اعراب المصدر الاصلي المنصوب نقول انه مصدر منصوب او مفعول مطلق منصوب كذلك . اما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول انه نائب عن المصدر المحذوف منصوب أو مفعول مطلق منصوب ، ولا يصح أن يقال مصدر » (٣٩) .

وكل ما تقدم يأباه مقام التعريف ويدعو الى رسم جديد لحد المفعول المطلق . وقول عباس حسن « لا يصح أن يقال مصدر » يحتاج الى تقييد ، لانه لا يسري على المرادف والنوعي ، والا فكيف نتفي عن هذين اللفظين مصدريتهما ؟ وقوله « ولا يصح في الاعراب الدقيق أن يقال منصوب لانه مصدر » ملحق بقوله الاول . وقد وقعت على كثير من المسائل المرافقة يقال في اعرابها انها منصوبة على المصدر . قال ابن الانباري « قوله « وكل شيء أحصيناه كتابا » كتابا : منصوب على المصدر . وفي العامل فيه وجهان : أحدهما (٤٠) : أن يكون العامل فيه احصيناه وهو بمعنى كتبنا .

والثاني (٤١) : أن يكون قدر له فعل من لفظه دل عليه احصيناه فكأنه قال : كتبناه كتابا » (٤٢) .

---

(٣٩) النحو الوافي ١٧٢/٢ وانظر ايضا ١٧١/٢ .

(٤٠) هو الرأي المنسوب الى المبرد والمازني والسيرافي .

(٤١) هو الرأي المنسوب الى سيبويه .

(٤٢) البيان في غريب اعراب القرآن ٤٦٩/٢ .

وقال في موضع اخر في اعراب « تبتيلا » في قوله تعالى « وتبتل اليه تبتيلا » : تبتيلا منصوب على المصدر . . . . . (٤٣) . وقول عباس « فمن الواجب عدم الخلط . . . . . » مردود ، لان الخلط قائم مهما تحرز الدارس .

فالمفعول المطلق هو المصدر تارة ، وهو المصدر وما ينوب عنه تارة ثانية ، وهو المصدر اقتصارا على الغالب تارة ثالثة ، بله القول بالمصدر الاصل في المصدرية والنائب عنه . فمن الواجب اعادة النظر في حد المفعول المطلق ، وهو اولى من التحرز وعدم الخلط بين المصطلحات ، وهو ما سنلتزمه ان شاء الله .

اساس هذا الاضطراب الواقع في مقولات النحاة القول بمصدرية المفعول المطلق ، وحصر هذه المصدرية — احيانا — في المحتمل للقليل والكثير — كما تقدم — وكما نلحظ ذلك في ما قاله ابن القيم وهو : « واما الظن فمصدر لا يثنى ولا يجمع الا ان تزيد به الامور المظنونة نحو قوله تعالى « وتظنون بالله الظنونا » اي يظنون اشياء كاذبة ؛ والظنون على هذا مفعول مطلق لا عبارة عن الظن الذي هو مصدر (٤٤) .

فالظن الذي هو مصدر هو الظن المحتمل للقليل والكثير ، واما الدعوى فهو ليس بحقيقي . وانما ينزل منزلة الحقيقي .

واذا صح انه ينزل منزلة الحقيقي ، فالمفعول المطلق هو الحقيقي وغيره ، لانه يصح اطلاقه على كليهما كما تقدم .

والواقع ان هذه المصدرية التي تشبث النحاة بها — فضلا عما اسقناه من ادلة دفعها — هي مصدرية غير حقيقية بما فيها المصدر المحتمل

---

(٤٣) بدائع الفوائد ٢/٩٨ .

(٤٤) البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٤٦٩ .

للقليل والكثير . بيان ذلك أن المفعول المطلق « هو الاثر الواضح بلفظ المصدر ، وليس هو المصدر الذي هو التأثير . قال السيد الامير بالشاه « المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ، اي الاثر لا المصدر الذي هو التأثير . قال : واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والاثر » (٤٥) وقال « صرحوا بأن ما اشتمل على الفعل مطلقا انما هو التأثير ، وانما يكون المفعول المطلق بمعناه مبنيا على عدم الفرق بين التأثير والاثر ، فلزم وجود التأثير والاثر في كل مصدر جاء منه فعل (٤٦) . ثم قال « فالوجه ان يقال اريد بالتأثير ما يعم التأثير وما نزل منزلته لمشاركته اياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدثه قام به بحيث صار فاعلا لأجل قيامه » (٤٧) .

ومن مفارقات النحويين العجيبة حملهم أسماء على المصادر وجعلها مفاعيل مطلقة ، من مثل « تربا » و « جندلا » وظاهر تمثيل سيبويه انها منصوبة على المفعول به . قال سيبويه « باب ما يجرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، وذلك قولك : تربا وجندلا وما اشبه هذا . فان ادخلت "لك" قلت : تربا لك ، فان تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الاول ، كأنه قال : الزمك الله ، واطعمك الله تربا وجندلا ، وسقا اشبه هذا من الفعل ، فانتزل ها هنا لانهم جعلوه بدلا من قولك : تربت وجندلت . وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنيا عليه مثل ما يعد (٤٨) . وعلى

---

(٤٥) التصريح على التوضيح ٢٢٤/١ بتصرف وانظر حاشية يس على التصريح ٢٢٤/١ .

(٤٦) التصريح على التوضيح ٢٢٣/١ حاشية .

(٤٧) التصريح على التوضيح ٢٢٣/١ .

(٤٨) الكتاب ١٨٦/١ . وجواز الابتداء بالنكرة هنا لما فيه من معنى الدعاء وانظر ايضا المقتضب ٢٢٢/٢ عند النصب على المفعول به ، وانظر شرح المفصل ١٢٢/١ .

الثلاثيين بالنصب على المصدر (٤٩) ، والاصح النصب على المفعول به (٥٠) .

رأيت مما مضى كيف أن مقولات الكثرة الكاثرة من النحاة لا تجرى على نسق واحد ، وان فيها ما يدفع بعضه بعضا ، وان افضل ما يستقر عليه حال المفعول المطلق أن يطلق على المسمى بلفظ المصدر وما ينوب عنه . وهو الأمر الذي سنأخذ به في نهاية البحث ان شاء الله . وهو ما انحلت اليه مقولات النحاة فيما تقدم . فاذا تحقق هذا صرنا الى حد ادنى الى الصواب وابعد عن الاضطراب والتناقض .

الاتجاه الثاني :

وهو الاتجاه الذي ينتظم مقولات الفريق القائل بصحة اطلاق المفعول المطلق على المصدر وغيره من غير الجهة التي انحلت اليها مقولات الفريق الاول ، وانما من جهة ثانية . فالاولى مبناها على اختلاف الأقوال وتعداد الآراء وكثرة المصطلحات ، والثانية مبناها على ابحاث كلامية ، واخرى بلاغية . وكلام هذا الفريق يفضي الى مد حدود دائرة المفعول المطلق بحيث يشمل كل ما كان غير موجود ثم وجد بفعل ايجاد من مثل : « خلق الله السموات » و « انشأت كتابا » و « عملت صالحا » وفعلت خيرا .

ويقف على رأس هذا الاتجاه عبد القاهر الجرجاني وتابعه عليه ابن هشام في المغني . قال عبد القاهر « الافعال على ضربين : متعدٍ وغير متعدٍ . فالمتعدي على ضربين : ضرب يتعدى الى شيء هو مفعول به ، كقولك : ضربت زيدا « زيدا » مفعول به ، لانك فعلت به الضرب ولم يفعله

---

(٤٩) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٨/٢ .

(٥٠) حاشية على شرح الفاكهي ٨٨/٢ ، والنحو الوافي ١٩٢/٢ .

بنفسه ، وضرب يتعدى الى شيء هو مفعول على الاطلاق . وهو في الحقيقة كفعل ، وكل ما كان مثله في كونه عاملا غير مشتق من معنى كفاعل كصنع ، وعمل ، وأوجد ، وانشأ . ومعنى قولي من « معنى كفاعل » انه ليس كضرب الذي هو مشتق من الضرب ، أو اسم الذي هو مأخوذ من العلم . وهكذا كل ما له مصدر،ذلك المصدر في محكم جنس من الفاعل . فهذا الضرب اذا اسند الى شيء كان المضروب له مفعولا لذلك الضرب على الاطلاق ، كقولك : فعل زيد القيام ، فالقيام مفعول في نفسه ، وليس بمفعول به . وأحق من ذلك ان تقول : خلق الله الناس ، وانشأ العالم ، وخالق الموت والحياة . والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا شبيه به ، لان من المحال ان يكون معنى « خلق العالم » فعل الخلق به ، كما تقول في : ضربت زيدا ، فعلت الضرب بزيد ، لان الخلق ليس من خلق كالفعل من فعل . فلو جاز ان يكون المخلوق كالمضروب،لجاز ان يكون المفعول في نفسه كالفاعل حتى يكون معنى فعل القيام فعل شيئا بالقيام ، وذلك من تشنيع المحال بمكان . وقال ابن هشام « قولهم : في نحو « خلق الله السموات مفعول به » . والصواب : انه مفعول مطلق ، لان المفعول المطلق ما يتم فائدة اسم المفعول بلا قيد،نحو قولك : ضربت ضربا ، والمفعول به ما لا يتم ذلك فيه الا مقيدا بقولك : به،كضربت زيدا . وانت لو قلت : السموات مفعول ، كما تقول : الضرب مفعول كان صحيحا . ولو قلت : السموات مفعول به ، كما تقول زيد مفعول به لم يصح (٥٢) ثم قال « المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلا . والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده (٥٢) . وكلام عبد القاهر ومن

---

(٥١) اسرار البلاغة ٢٤٠ — ٢٤١ .

(٥٢) مغني اللبيب : ٦٦٠ — ٦٦١ . ومن ذهب مذهب عبد القاهر ابن الحاجب في الامالي والزمخشري . المغني (٦٦١) والتصريح ٧٩/١ .

(٥٢) مغني اللبيب (٦٦١) .

بعده ابن هشام ، مبني على عدم التفريق بين حقيقة علم النحو ، وحقيقة علم البيان (البلاغة) ؟ فعلم النحو يبحث في الالفاظ من جهة وقوعها في التركيب صحة وفسادا ، وعلم البيان يبحث في الالفاظ من جهة وقوعها في التركيب جمالا وقبحا مشهورا بعلم النحو (٥٤)،قال الزمخشري في علم النحو « هو المرقاة المنصوبة الى علم البيان (٥٥) .

علم النحو اذن ليس علم المعنى ، وانما هو العلم الذي يحتفي بالمعنى من غير أن يجعل هذا الاحتفاء على مقاصده الاصلية . وهي مقاصد مبناها على ملاحظة الالفاظ اعرابا وبناء . وقد ساق ابن هشام عشر وجهات يدخل بها الاعتراض على المعرب منها : « أن يراعي — اي المعرب — ما يقتضيه ظاهر الصناعة ، ولا يراعي المعنى . وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك (٥٦) ومنها « أن يراعي المعرب معنى صحيحا ، ولا ينظر في صحته في الصناعة (٥٧) ومنها « أن يخرج على خلاف الأصل ، أو على خلاف الظاهر لغير مقتضى لذلك (٥٨) .

من اراد ان ينظر في النحو اذن فلينظر اليه من جهة الاصل في وضعه ولا يحمله على اصل علم آخر ، لان في ذلك خلطا ، واخراجا للعلوم عن حقائقها الاصلية ، ومقاصد علم النحو اساسها ضبط اللسان العربي وحمايته من اللحن . واذا كان الأمر كذلك « فالسموات » و « الاناسي » و « كتابا » و « الصالحات » في « خلق الله السموات » و « خلق الله الاناسي »

---

(٥٤) انظر التعريفات (٢١ ، ١٠٥) ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢٣/١ .

(٥٥) شرح المفصل ١٦/١ .

(٥٦) مغني اللبيب (٥٢٧) .

(٥٧) مغني اللبيب (٥٢٩) .

(٥٨) مغني اللبيب (٥٩٦) . وساق ابن هشام لكل جهة من الجهات امثلة كثيرة ، انظر المغني من ص (٥٢٧ — ٦٠٣) .

و « انشأت كتابا » و « عملوا الصالحات » تجري مجرى زيدا في « ضربت زيدا » وان لم يقع عليها فعل الفاعل . لان المفعول به ما وقع عليه الفعل او جرى مجرى الواقع كضربت زيدا ، وخلق الله السموات وانشأت كتابا ، وما ضربت زيدا .

واذا ما اردنا البعد عن التسامح قلنا ان « زيدا » لم يقع عليه فعل الفاعل ، وانما وقع على الشخص المسمى به . وهذا يقتضي اعادة النظر في حد المفعول به الذي بنيت عليه مقارنة عبد القاهر وابن مالك بين المفعول المطلق والمفعول به ، وذلك ادنى الى الانسجام مع منطق اللغة بعيدا عما يحدث في الخارج .

والقول بأن من شرط المفعول به وجوده في الاعيان ، تولى رده الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية فقال : « لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد الفعل ، وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء أكان موجودا في الخارج نحو : ضربت زيدا ، او ما ضربته ، او لم يكن موجودا في الخارج نحو : بنيت الدار . قال الله تعالى اعطى كل شيء خلقه ، فان الانبياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد ، وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا . وقال تعالى « وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا » (٥٩) .

وقال الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية « المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا ، فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف اولا ، واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد ، فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم

---

(٥٩) التصريح على التوضيح ٨٠/١ الحاشية .

لوجد فيه الفاعل الوجود ، بل يقتضي ان لا يكون موجودا ، والا لكان تحصيل الحاصل (٦٠)،والذي ساقه عبد القاهر وتابعه عليه ابن هشام له اتصال وثيق بابحاث كلامية بحتة . وانك لتلحظ هذا جيدا من جهة انتماء عبد القاهر الى اهل الكلام ، ومن جهة الرد الذي ساقه الجمهور عليه،الذاهبون الى ان المعلوم في « خلق الله العالم » مفعول به لا مفعول مطلق . قال في التصريح « واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور اولها : انا قد نعلم العالم ، وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل . والمعلوم مغاير للمجهول . فاذن يكون الله تعالى خالقا العالم غير ذات العالم .

وثانيها : انا نصف الله بالخالقية ، فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم ، كما انه موصوف (٦١) بخالقية العالم .

وثالثها : ان نقول العالم ممكن ، فلم يوجد الا لان الله اوجده واحدثه وابدعه ، فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا : العالم موجد ، لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا : العالم وجد ، لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ، ويرجع حاصله الى ان العالم وجد بنفسه،وذلك نفي المعلوم (٦٢) . وهكذا ضاعت اللغة وضاع منطقها في ركام من ابحاث الكلام . وهو امر مرفوض في البحث اللغوي ، اذ ان للغة منطقا خاصا بها منسجما مع طبيعتها ، وكذا تجد لكل علم منطقه الخاص ، ولا يجوز حمل علم على علم الا بالمقدار الذي لا يجور على المقاصد الاصلية لكل علم .

---

(٦٠) التصريح على التوضيح ٨٠/١ الحاشية .

(٦١) في الاصل موضوعا .

(٦٢) التصريح على التوضيح ٨٠/١ .

حصـــاد البحـــث :

يتركز حصاد هـــذا البحث في رسم حد جديد للمفعول المطلق تندرج تحته جميع مسائل المفعول المطلق ، بحيـــث لا نعرف من مصطلحات المفعول المطلق غـــير مصطلح واحد هو المفعول المطلق . وهذا الحد الجديد ينتزع من مقولات النحويين التي طرحناها فيما تقدم ، ولكن مع ميل واضح الى التوحيد . وبعد عن الاختلاف وتعدد الآراء ، ووجوه التناقض ، ومراعاة لمقاصد صناعة النحو الأساسية . والحد الذي نقدمه هو قولنا التالي : المفعول المطلق هو ما فعله الفاعل حقيقة أو حكما غير مقيد بضمير ، وهذا الحد من شأنه ان تندرج تحتـــه كل مسائل المفعول المطلق التي عدها النحويون على أنها مصادر تارة ، ونائبة عن المصادر تارة ثانية ، ومتأولة مطلقة تارة ثالثة ، ونائبة عن المتأول المطلقة تارة رابعة . واليك هذه المسائـــل (٦٣) :

١ ـــ ما لم يفعله الفاعل حقيقة مثل : مات موتا ، وما ضربت ضربا .

٢ ـــ المصدر المؤكد لعامله مثل : ضربت ضربا .

٣ ـــ المصدر المرادف بنوعيـــه :

أ ـــ الملاقي في الاشتقاق مثل : « وتبتل اليه تبتيلا » .

ب ـــ غير الملاقي في الاشتقاق مثل « قعدت جلوسا » و « قرفصت جـــذلا » .

٤ ـــ المصدر العددي مثل : ضربته ضربتين ، وما دل عليه مثل : ضربته مرتيـــن .

---

(٦٣) هذه المسائل واردة في غير كتاب نحوي ، وقد اعتمدنا في رسمها على شرح ابن عقيل ، وشرح الاشموني ، وأوضح المسالك ، وتمهيد القواعد ، وحاشية شرح الفاكهي لقطر الندى .

٥ ـــ المصدر النوعي مثل : سرت سيرا حسنا . و « رجع القهقرى وقعد القرفصاء ، واشتمل الصماء » .

٦ ـــ اسم المصدر مثل : اغتسلت غسلا .

٧ ـــ اسم الآلة : ضربته سوطا .

٨ ـــ الضمير مثل « لا اعذبه احدا من العالمين » .

٩ ـــ المشار اليه مثل « ظننت ذلك الظن » .

١٠ ـــ بعض الاضافة الى مصدر مثل : « اكرمته بعض الاكرام » .

١١ ـــ كل الاضافة الى مصدر مثل : « فلا تميلوا كل الميل » .

١٢ ـــ ما الاستفهامية مثل : ما تضرب زيدا .

١٣ ـــ ما الشرطية : ما تفعل افعل .

١٤ ـــ ما دل على هيئة المصدر المحذوف : مات الجبان ميتة سوء .

١٥ ـــ صفة المصدر كسرت احسن السير .

١٦ ـــ المصدر الذي حذف عامله جوازا لقرينة لفظية او معنوية مثل « جلوسا طويلا » اي جلست جلوسا طويلا . وسعيا مشكورا ، اي سعيت سعيا مشكورا .

١٧ ـــ المصدر الذي حذف عامله وجوبا ولا فعل له مثل : ويحه ، وويه ، ويله ، ووبه .

١٨ ـــ المصدر الذي حذف عامله وجوبا وله فعل مثل :

١ ـــ المصدر الواقع امرا او نهيا او دعاء او مقرونا باستفهام توبيخي مثل : « اجتهادا لا توانيا » و « سقيا » و « اتوانيا » وقد جد قرناؤك .

ب — المصدر الذي حذف عامله ، ودل على حذفه الدليل قرينة ، وشاع استعماله مثل : حمدا ، وشكرا ، وسيرا لا جزرا ، وعجبا ، وسمعا وطاعة ، وسقيا ، وبعدا .

جـ — المصدر المسوق تفصيلا لما قبله مثاليا كقوله تعالى « حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق ، فاما منا بعد واما فداء » . او خبرا كقول الشاعر :

لأجهدنَّ فإمّـا درء واقعـة
تُخْشَى وإما بلـوغ السؤل والأمل

د — المصدر الواقع فعله خبرا عن اسم عين لا اسم معنى (٦٤) بشرط ان يكون مكررا او محصورا مثل « زيد سيرا سيرا » و « ما زيد الا سيرا » او منفيها عنه مثل « ليس سيرا » او معطوفا عليه مثل : « انت نهبا ورشدا » . فان لم يتكرر المصدر ولم ينحصر جاز ذكر عامله وجاز حذفه مثل : انت سيرا .

هـ — ١ — المصدر المؤكد لنفسه ، اي مؤكد للجملة التي قبله مثل « له علي الف عرفا » اي اعترافا .

٢ — والمصدر المؤكد لغيره ، وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره . مثل : انت ابني حقا . يحتمل ان يكون ذلك حقيقة او مجازا .

و — المصدر الواقع بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر ، وعلى معناه ، وفيها ما يصلح للعمل في المصدر ، بشرط ان يكون

---

(٦٤) ان وقع خبرا لاسم معنى فعليك بالرفع . مثل « امرك عجب عجيب » .

المصدر مشعرا بالحدوث ومرادا به التشبيه مثل : « لي سعي مسعى الشاكرين » . فاذا لم يستوف الشروط فالرفع على البدلية مثل : « له ذكاء ذكاء الحكماء » . هذا كله يعرب مفعولا مطلقا . لانه يصح ان يكون مما فعله الفاعل حقيقة او حكما غير مقيد بشيء . وكل ما وقع تحت يدك ويصح ان تطلق عليه ما فعله الفاعل من قيد فأدرجه في المفعول المطلق ولا تتردد . وبهذا التوجيد نكون قد خلّصنا هذا الباب من كثرة المصطلحات ، ورددنا فروع المفعول المطلق الى اصل واحد . ونكون قد مهدنا طريق هذا الباب ، بحيث يصير النظر فيه نظرا قاصدا لا مشقة فيه ولا ارهاق او هذا هو الظن .

عامل المفعول المطلق : عامل المفعول المطلق اما ان يكون مصدرا او فعلا او وصفا مثل « فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا » و «كلّم الله موسى تكليما » و « والصافات صفا » (٦٥) .

تثنية المصدر وجمعه :

المصدر نوعان : مبهم وهو المؤكد للفعل ، ومختص او مؤقت ويراد به الدال على النوع او العدد . فاما الأول فلم يجيزوا تثنيته او جمعه باتفاق لانه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع . ثم انه اسم جنس محتمل القليل والكثير . اما المصدر المختص العددي فيجمع ويثنى باتفاق لانه ينزل منزلة تمرة ، وشجرة ، ونمرة . واما المصدر النوعي فاختلف في تثنيته وجمعه والمشهور جواز تثنيته وجمعه . وظاهر قول سيبويه

---

(٦٥) ايضاح المسالك ٣٢/٢ ، ومعجم النحو (٣٦١) .

المنع ، واختاره الشلوبين (٦٦) واحتج المجيزون بقوله تعالى « وتظنون بالله الظنونا » غير ان الظنون في الآية قد تحمل على الظنون التي هي جمع اسم لا على الظن الذي هو مصدر ، لذلك قال في بدائع الفوائد « وان الفعل أو ما فائدته كفائدة الفعل من المصادر فلا يجمع ولا يثنى وانما جمعت الحلوم والاشغال لاختلاف الانواع . بل يقال لهم : وهل اختلفت الانواع الا من حيث كانت بمثابة الاسماء المتمولة (٦٧) ؟ وهو راي وجيه .

واما المصادر المثناة مثل : حنانيك ، ولبيك ، وسعديك . . . الخ فهي مصادر وردت بلفظ التثنية ويراد بها التكثير ، وليس الاثنين فقط (٦٨) .

بين الحال والمفعول المطلق

من مقاصد هذا البحث التيسير ، والتخفف مما لا فائدة منه من غير خروج عن طرائق النحاة ، ومناهجهم في النظر . فمن هذا الذي لا فائدة منه ادخالهم بعض المسائل في غير باب من ابواب النحو . . . من ذلك قولهم ان « ركضا » و « سعيا » و « بغتة » و « صبرا » و « بشرا » في « جاء زيد ركضا » و « جاء زيد سعيا » و « طلع بغتة » و « لقيته صبرا » و « مشى زيد مشيا » احوال على التأويل بالوصف اي « راكضا » و « ساعيا » و « مباغتا » و « مصبورا » و « ماشيا » . وهي مفاعيل مطلقة ايضا . قال ابن القيم « اما الحال فنحو : جاء زيد ماشيا وساعيا . تريد ماشيا وساعيا . وفيه قولان : احدهما هذا ، والثاني : ان الحال محذوف ، ومشيا معمولها ، اي يمشي مشيا (٦٩) .

---

(٦٦) انظر تسهيل الفوائد (٨٧) ، و وضع المسالك ٢/٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٦٣ ، والتصريح على التوضيح (٣٢٦) ، وشرح الشنواني ١/٢١١ .

(٦٧) بدائع الفوائد ٢/٨٤ ، وانظر ٢/٦٨ .

(٦٨) شرح المفصل ١/١١٨ .

(٦٩) بدائع الفوائد : ٢/٧٨ .

وقال ابن هشام في باب المنصوبات المتشابهة « ما يحتمل المصدرية والحالية : « جاء زيد ركضا » اي يركض ركضا ، او عامله على حد « قعدت جلوسا » ، او التقدير « جاء راكضا » (٧٠) . والذي عليه سيبويه : ان هذه المصادر تقع احوالا على التأويل بالوصف ، ولا يقاس عليها (٧١) . وهو رأي الجمهور (٧٢) . ورأى سيبويه — كما ترى — في اجازته وقوع هذه المصادر احوالا على التأويل بالوصف ، وان قيد ذلك بالسماع — مخالف للأصل في الحال . فالحال هو الوصف الفضلة الدال على هيئة . والذي عليه المبرد والاخفش ان هذه المصادر منصوبة على المصدرية والحال مذهما في « طالع بغتة » هو العامل المحذوف لا بغتة لان التقدير طالع يبغت بغته (٧٣) .

ومعول المبرد والاخفش يجري على الأصل في الحال وهو الوصف . وقولهم بأن الحال في « طالع زيد بغتة » هو يبغت لا بغتة يجري على ما يجري عليه الحال . فالحال يكون مفردا وشبه جملة ، وجملة . وهو هنا جملة .

وذهب السيرافي « الى جواز ان يكون قولك اتانا زيد مشيا » مصدرا مؤكدا والعامل فيه اتانا ، لان المشي نوع من الاتيان » (٧٤) .

ومذهب السيرافي يشبه مذهب المبرد ، فالمصدر منصوب على انه مفعول مطلق ، ولكن العامل فيه ليس من جنسه ، وانما هو العامل المذكور .

---

(٧٠) مغني اللبيب (٥٦١) .

(٧١) انظر الكتاب ٢١٨/١ ، وشرح المفصل ٥٩/٢ .

(٧٢) اوضح المسالك ٨٢/٢ .

(٧٣) المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢١٢/٤ وشرح المفصل ٥٩/٢ وشرح ابن عقيل ٦٣٢/٢ .

(٧٤) شرح المفصل ٦٠/٢ .

وهذا الاختلاف بين المذهبين لا يخرج « ركضا » في « جاء زيد ركضا » من المفعول المطلق . وأما ابن مالك فقد ذهب مذهب سيبويه في ان هذه المصادر احوال،وقال بالقياس عليها في ثلاثة مواضع :

الاول : ان يقع المصدر بعد اما .

الثاني : ان يقع بعد اسم قرن بال الدالة على الكمال .

الثالث : ان يقع بعد خبر شبيه به مبتدؤه .

قال ابن مالك « اذا وقع مصدر موقع الحال فهو حال ؛ لا مفعول حال محذوف ، خلافا للمبرد والاخفش ؛ ولا يطرد فيما هو نوع للعامل ، نحو : اتيته سرعة خلافا للمبرد ، بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع ، الا في نحو : انت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علمه فعالم (٧٥) ومقتضى ما ذهب اليه سيبويه ، وابن مالك ، والجمهور ، حصول اللبس ، وتداخل بعض المسائل النحوية في غير باب من ابواب النحو ، فمثلا من جريان هذه الاحوال على خلاف الأصل في الحال . والاولى عندي هو مذهب ابي العباس المبرد والاخفش ؛ لانه يجري على الاصل في الحال من جهة كونه وصفا ، ويجري على ما يجري عليه الحال في مجيئه جملة . فان صادفك مصادر سيقت على النحو الذي بيناه لك فاعربها مفعولا مطلقا ولا تتردد ، لان المفعول المطلق — كما بينا — هو ما تعلقه الفاعل ويكون مصدرا وغير مصدر . فان قيل لك : ان هذه المصادر احوال فتقول ان الجملة هي الواقعة موقع الحال . والحال لا يكون مصدرا ، والمفعول المطلق لا يكون جملة (٧٦) . وأما قول ابن الحاجب من ان الجملة انما تقع بالقول مفعول مطلق فقد رده ابن هشام في المغني فقال « باب النائب عن المفعول

---

(٧٥) تسهيل الفوائد (١٠٩) ، وانظر اوضح المسالك ٢/٨٢ ، ومعجم النحو (٢١٦) .

(٧٦) انظر حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢/٨٤ .

او مرادفه . فالاول نحو « قال اني عبد الله » وهل هي مفعول بـــه او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء » : اذ هي دالة على نوع خاص من القول ، فيـــه مذهبان ، ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال : والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم فـــي « علمت ازيد منطلق » وليس كذلك ، لان الجملة نفس القول ، والعلم غير المعلوم . فافترقا . والصواب قول الجمهور ، اذ يصح ان يخبر عن الجملة بأنها مقولة ، كما يخبر عن زيد مـــن « ضربت زيدا » بأنه مضروب ، بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بأنه متعودة لانها نفس القعود . واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا ، وانما الحقيقة انه مقـــول وملفوظ » (٧٧) .

وقال ابن هشام في موضع آخر« وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة ؛ وجعل من ذلـــك نحو « قال زيد عمرو منطلق » وقد مضى رده . وزعم ايضا في « انبأت زيدا عمرا فاضلا » ان الاول مفعول به . والثاني والثالث مفعول مطلق ، لانهما نفس النبأ . قال بخلاف الثاني والثالث في « اعلمت زيدا عمرا فاضلا » فانهما متعلقا العلم لا نفسه . وهذا خطأ ، بل هما أيضا منبأ بهما ، لا نفس النبأ . وهذا الذي قاله ليس يقله احد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح (٧٨) .

واما القول بمجيء الحال مصدرا معرفا كالعراك في بيت لبيد :

مازالها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

فهو اضعف من القول بمجيء الحال مصدرا نكرة ، لانه يخالف الاصل في الحال من جهتين : من جهة ان الحال وقع مصدرا ، والاصل فيه ان يكون وصفا . ومن جهـــة انه معرف ، والاصل في الحال ان يكون نكرة .

---

(٧٧) مغني اللبيب (٤١٢) .

(٧٨) مغني اللبيب (٦٦١) .

والنحاة انفسهم حملوا هذا ومثله على الشذوذ . قال ابن يعيش « فنصب المراك على الحال ، وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا ، ووضع المراك في موضع الحال ، وهو معرفة اذ كان في تاويل منكرة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه (٧٩) .

بين الحال والمفعول المطلق والمفعول له

وهذا لون اخر من المسائل المتداخلة في غير باب من ابواب النحو ، ومقتضاها الدخول في باب واحد ، حصرا للتشعب ، وتلافيا للاضطراب . من ذلك ما قاله ابن هشام في المغني . قال : « ما يحتمل المصدر والحالية والمفعول لاجله . من ذلك (يريكم البرق خوفا وطمعا) اي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا ، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى ، او خائفين وطامعين ، او لاجل الخوف والطمع فالقول بأن « خوفا وطمعا » واقعان موقع الحال على التأويل بالوصف مردود لما بيّناه من ان الاصل في الحال الوصف ، ولا مانع هنا ان يكون الحال هو موضع الجملة .

واما القول بأن هذين المصدرين مفعولان له ، فمردود ايضا لان المفعول له هو المصدر القلبي ، وهو علة الاقدام على الفعل ، ويشترط في هذا المصدر ان يكون مقارنا للفعل في الوجود والفاعل فان انخرم شرط من هذه الشروط خرج عن حد المفعول له وجر بحرف جر . كقوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم من املاق » او قوله : « والارض وضعها للانام » . والآية التي ساقها ابن هشام لا يصح ان يحمل « خوفا » و « طمعا » . فلم يبق عندنا غير المفعول المطلق . ولا يقال : ان يريكم بمعنى يخيفكم

---

(٧٩) شرح المفصل ٦٢/٢ .

(٨٠) مغني اللبيب (٥٦٢) .

ترون ، والتعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة ، أو الاصل اخافة واطماعه » (٨١) . لاية ال ذلك : لان هـذا التأويل لا تقتضيه الضرورة ، وفيه بعد وتعسف . فيريكم غير ترون ، والاخافة غـير الخوف . نقـول : خاف خوفا ومخافة وخيفة . ونقول : طمع طمعا وطماعا وطماعية . واخـاف : اخافة ، واخافـا (٨٢) .

فاذا وقفت على شيء مما توهمه النحاة محمولا على غـير باب من ابواب النحو من مثل ما اوردنا ، فاعلم ان ذلك اخراج لابواب النحو عن حقائقها ، وهو امر غـير جائز ، كأن النحو ميدان لاظهار المهارة العقلية وليس علما يتعاسم لضبط اللسان العربي . ولنتعمل علـى رد هذه الاشياء المتوهمة الى اقرب الابواب اليها كما رددنا « ركضا » في « جاء زيد ركضا » الى المفعول المطلق ، لان المفعول المطلق هـو المصدر وغـيره ، والحال هو الوصف الدال على هيئة ، واذا كان لا بـد من اعتبار الحال ، فليكن موضع الجملة هـو الحال . وكما فعلنا في « خوفا وطمعا » وهما مصدران محمولان على المفعول المطلق لا علـى المفعول لاجله لانخرام شرط مـن الشروط الواجب توافرها في المصدر حتى يصـير مفعولا لأجله ، فضلا عن عدم قبول هذين المصدرين لتسليط اللام عليهما ؛ اذ الاصل فـي المفعول لاجله ان يقبل تسليط اللام عليـه لان ذلك هو اصله ، قال ابن يعيش « واصله ـ ان المفعول له ـ ان يكون باللـام (٨٣) . فان قيل وماذا تقول في « جـاء زيد رغبة » ، اي يرغب رغبـة ، أو مجيء رغبة ، او راغبا (٨٤) ؟ قلت : ان المثال غير محدد معنـاه تحديدا قاطعا ، فهو يصلح ان يكون معناه جاء زيد لرغبة او جاء زيد يرغب رغبة،فان كان الاول فهو

---

(٨١) مغني اللبيب (٥٦٢) . وانظر حاشية على شرح الفاكهي ٢/١٠ .

(٨٢) انظر المعجم الوسيط خوف ، طمع .

(٨٣) شرح المفصل ٢/٥٢ .

(٨٤) مغني اللبيب (٥٦٢) .

مفعول لأجله . وان كان الثاني فهو مفعول مطلق . والبقية في . . . حال . والحال لا يكون مصدرا لما قدمنا . والاولى في هذا الضرب من الامثلة ان يحمل على المفعول له لا على المفعول المطلق لان الشروط اللازمة للنصب على المفعول لـه قد توافرت في المصدر لان الشروط جميعا قد توافرت في المصدر من جهة انه مصدر قلبي يتحد مع فعله في الزمان والفاعل . وهو علّة الاقدام على الفعل . فضلا عن قبوله تسليط اللام عليه ، خلافا للمفعول المطلق الذي لا يقبل تسليط اللام عليه . الا ترى أن اللام لا تسلط على الضرب في قولنا : « ضربت زيد ضربا » ولا في « ضربته سوطا » ولا في « ضربته ضربتين » ولا في « ظننت ذلك الظن » ؟

★ ★ ★

ما سلف بيانه هو ما توصلنا اليه ؛ وعسى ان يكون فيه خير ؛ وعسى أن يقع على وجه من وجوه الصواب ؛ والا فحسبي انية الـ . . . ؛ ولكل امرىء ما نوى . والحمد للـه اولا وآخرا . والصلاة والسلام على رسول اللـه .

د . محمد حسن عواد

مرد المصادر والمراجع

١ ـ **اسرار البلاغـــة :**

تاليف عبد القاهر الجرجاني . تحقيق ريتر . استنبول . مطبعة وزارة المعارف ١٩٥٤ .

٢ ـ **الاصول في النحو :**

تاليف ابي بكر بن السراج . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي . مطبعة النعمان بالنجف الأشرف ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .

٣ ـ **اوضح المسالك الى الفية ابن مالك :**

تاليف ابن هشام ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الخامسة . دار احياء التراث العربي . ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م بيروت ـ لبنان .

٤ ـ **بدائـــع الفوائـــد :**

لابي عبد الله محمد بن ابي بكر الدمشقي المشهور بابن قيم الجوزية. عني بتصحيحه والتعليق عليـــه ادارة الطباعة المنيرية .

٥ ـ **البيان في غريب اعراب القرآن :**

تاليف ابي البركات بن الانباري ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه مراجعة الاستاذ مصطفى السقا . دار الكاتب العربي للطباعـــة والنشر / القاهرة . ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م .

٦ ـ **التعريفـــات :**

تاليف السيد الشريف الجرجاني . دار الكاتـــب العلمية . طهران . الطبعـــة الأولـــى ١٣٠٦ هـ .

٧ ـــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

تأليف جمال الدين محمد بن مالك . تحقيق الأستاذ محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .

٨ ـــ حاشية على شرح الشاكهي لقطر الندى :

تأليف ياسين بن زين الدين العيمي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . ١٣٥٣ هـ ، ١٩٣٤ م .

٩ ـــ شرح الأشموني على الفية مالك :

تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي . الطبعة الاولى . ١٣٧٥ هـ ، ١٩٥٥ م . بيروت ـــ لبنان .

١٠ـــ شرح التصريح على التوضيح :

تأليف خالد بن عبد الله الأزهري ، مطبعة عيسى البابي الحلبي . دون تاريـــخ .

١١ـــ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :

تأليف ابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة العاشرة . ١٣٨٥ هـ ، ١٩٦٥ م .

١٢ـــ شرح ابن عقيل :

تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . دون تاريخ .

١٣ـــ شرح المفصل :

تأليف ابن يعيش . المطبعة المنيرية . دون تاريخ .

١٤ــ قطر الندى وبل الصدى :

تأليف ابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الحادية عشرة . ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٣ م . المكتبة التجارية الكبـــرى .

١٥ــ الكافيـــة :

لابن الحاجب (شرح الرضي الاستراباذي) . دار الكتب العلمية . بيروت ــ لبنـــان .

١٦ــ الكتـــاب :

تأليف سيبويه . منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . الطبعة الثانية . ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م . بيروت ــ لبنان .

١٧ــ كشاف اصطلاحات الفنون :

تأليف التهانوي . تحقيق الدكتور لطفي عبـــد البديع ، وزارة الثقافة والارشاد / القاهـــرة .

١٨ــ المرتجـــل :

تأليف ابي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابـــن خشاب . تحقيق الاستاذ علي حيدر . دمشق . ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .

١٩ــ معجم النحو :

تأليف الاستاذ عبد الغني الدقر . ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م . مطبعة محمد هاشـــم الكتبي .

٢٠ــ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب :

تأليف ابن هشام الانصاري . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة محمد علي صبيح . دون تاريخ .

٢١ــ المقتضـــب :

تأليف ابي العباس محمد بن يزيد المبرد . المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية . القاهرة . تحقيق الاستاذ عبد الخالق عظيمة .

٢٢ــ النحـــو الوافي :

تأليف الاستاذ عباس حسن . دار المعارف بمصر . الطبعة الثانية . ١٩٦٣ م .

٢٣ــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :

تأليف جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية . الكويت . ١٣٩٧ هـ ، ١٩٦٧ م .